البرلمان العربي يستنكر انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في القدس

استنكر البرلمان العربي بشدة ما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلي من اعتداءات وحشية على الفلسطينيين في أحياء القدس الشريف والتي اسفرت عن مئات الجرحى.

وحمل البرلمان فى بيان له "قوات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه المواجهات الخطيرة وما سينتج عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة برمتها" مشيرا الى تحريض المستوطنين والجماعات اليمنية المتطرفة على قتل الفلسطينيين والمساس بممتلكاتهم.

ودعا المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدوره ووقف هذه الاعتداءات وعدم الصمت حيال تلك الانتهاكات وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني خاصة المقدسيين الذين يتعرضون لأبشع عملية طرد وتهجير قسرية من مدينتهم مشددا على أن "القدس الشرقية ستظل عاصمة دولة فلسطين وخطا أحمر".

وقال البيان ان قوات الاحتلال تسعى لمنع مشاركة المواطنين الفلسطينيين في القدس في العملية الانتخابية.

وأكد ان هذا "يمثل اعتداء واضحا وصريحا على كل التشريعات والمواثيق الدولية وبنود الاتفاقيات التي أقرت بحق كل المدن الفلسطينية بما فيها مدينة القدس الشريف.

3
Sunday 25th April 2021 - 14 th year - Issue No.E 3877 الوسط E 3877 الأحد 13 رمضان 1442 هـ/ 25 أبريل 2021 – السنة الرابعة عشر – العدد alwasat.com.kw

35 مرشحاً ومرشحة يخوضون الانتخابات

ترحيب نيابي وشعبي بترشح عبيد الوسمي في «تكميلية الخامسة»

فرز الديحاني

حمد روح الدين

سعود بوصليب

د. عبيد الوسمي يتقدم باوراقه

رياض عواد

بعد اعلان الدكتور عبيد الوسمي ترشحه للانتخابات التكميلية في الدائرة الخامسة تفاعل مع هذا الخبر العديد من نواب مجلس الامة وبعض المرشحين السابقين وكذلك بعض النواب السابقين

حيث رحب النواب الدكتور عبدالكريم الكندري ومساعد العارضي وفرز الديحاني وسعود بو صليب وحمد روح الدين ومرزوق الخليفة بإعلان الدكتور عبيد الوسمي ترشحه في تكميلية الدائرة الخامسة.

وقال النائب فرز الديحاني إن المرحلة المقبلة تتطلب القرار الدستوري ومقارعة الحجج بالبراهين، ووجود الدكتور عبيد الوسمي معنا اضافة كبيرة للعمل البرلماني من اجل الكويت وابنائها.

بدوره قال النائب سعود بوصليب: اعلن دعمي وتأييدي لترشح اخي الدكتور الفاضل عبيد الوسمي لعضوية مجلس الأمة في هذه المرحلة الحساسة حيث أن وجوده معنا ضروري لتعديل المسار ومساندتنا في مكافحة الفساد

وقال النائب حمد روح الدين : تفاعل شعبي غير مسبوق مع اعلان ترشح عبيد الوسمي يدل على مكانة الدكتور لدى الناس ورجاحة طرحه ، البرلمان بانتظارك أيها الكبير لتكون نائباً مراقباً ومشرعاً من تحت قبته

وقال النائب مرزوق الخليفة: اعلان ترشح د. عبيد الوسمي في الانتخابات التكميلية قرار حكيم وخطوة موفقة متمنين له التوفيق والنجاح ليساهم مع جميع الشرفاء في مواجهة قوى الفساد

وقال النائب السابق المحامي عبدالله الكندري أخرجتم منها فارساً إصلاحياً ، فجاءكم محارباً قانونياً ، كل التوفيق لأخي الدكتور عبيد الوسمي في ترشحه لمقاعد مجلس الأمة بالإنتخابات التكميلية والذي أرعب رؤوس الفساد .

وقال النائب السابق عبدالوهاب البابطين خير خلف لخير سلف ... ترجل الفارس بدر الداهوم و هو محمولا على اكتاف الشعب و سيأتي فارس يحمله الشعب الى القاعه لمواجهة الوضع السيء و تحقيق غاية الناس المرحلية برحيل الرئيسين و الغاية العامة بمكافحة الفساد و الإصلاح الشامل

بدوره قال المرشح السابق صلاح الهاشم أحترم رأي كل من طالب بمقاطعة الانتخابات أو خوضها . فهي قناعات شخصية

وهنا فأنا أُطالب كمواطن بأن يخرج الينا المرشح د.عبيد الرسمي ببيان عن أسباب ترشحه بعد أن استمعنا اليه كثيراً يُبرر مقاطعته لانتخابات الصوت الواحد. من حق أهل الكويت أن يعرفوا ماذا تغير ولماذا الآن؟ هي أسئلة مشروعة

الى ذلك أغلقت إدارة شؤون الانتخابات أبوابها لاستقبال المرشحين الراغبين بخوض الانتخابات التكميلية في الدائرة الخامسة نهاية الدوام الرسمي امس السبت على وصول عدد 35 مرشحا ومرشحة سيخوضون تكميلية الدائرة الخامسة وكانت إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية فتحت يوم الخميس الموافق 15 أبريل باب الترشح للانتخابات التكميلية للدائرة الخامسة مع التقيد بالاشتراطاتالصحية

وسجل الدكتور عبيد الوسمي أوراق ترشحه لخوض الانتخابات التكميلية في الدائرة الخامسة، إضافة إلى حمدي نصار العازمي وعبدالله فلاح العازمي، وجاسم دشتي، وكان أول المسجلين المرشح خالد العمار، وحسن النويعم العازمي، وسعد المفرح العازمي، وحبيب بوعباس.

وبعد تسجيله، قال مرشح الدائرة الخامسة حمدي العازمي أود أن أقول لأبناء العوازم ماقاله الآباء والأجداد، مستشهدا في بيت ن الشعر (يا لابتي ماحدن يخليها لأحد.. إلا بضرب يودع القاسي يلين).

وأضاف :اليوم لنا كلمة ولنا دور، ونحن رؤوس ونبقى رؤوس ولا احد تبع معهم بالحزبية ونحن نرى مركبهم يغرق.

من جهة أخرى سجل أمس الاول الجمعة ثمانية مرشحين إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية بطلبات ترشحهم للانتخابات البرلمانية التكميلية عن الدائرة الخامسة (2021) وذلك فيتاسع أيام فتح باب الترشح.

والمرشحون هم أنوار كامل القحطاني وخالد سعد الوصيص وسيف محمد القحطانيو عبدالله محمد المطيري وعلي عادل الشطي وعنود خالد العنزي وفهد جهيم المطيريو محمد سلطان المطيري ليرتفع بذلك عدد المتقدمين منذ فتح باب الترشح في 15 أبريل الجاري إلى 27 مرشحا بعد تنازل مرشحين اثنين.

«العلوم الإدارية» قدمت مشروعاً لتطوير منصة التشريعات والقوانين الذكية لمجلس الأمة

الغانم متوسطا زينل ومهدي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم القائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت الدكتور محمد زينل والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط الدكتور خالد مهدي حيث قدموا مقترحا لمشروع تصميم وتطوير منصة التشريعات والقوانين الذكية، لمجلس الامة وهذا ضمن المقترح بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط، حيث أبدى رئيس مجلس الأمة استحسانه الكبير وقبوله للمقترح لما يتوقع له من أثر كبير في تطوير العمل البرلماني وأوعز بعمل اللازم واتباع الخطوات الصحيحة للبدء بالمشروع.

وهذا ضمن الدور المهم في خدمة المجتمع والمسؤولية المناطة بالكلية نظراً لما تزخر به من كفاءات لتقديم الحلول الممكنة للمشاكل القائمة او لتطوير العمل في مؤسسات الدولة المختلفة.

وقال القائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت الدكتور محمد زينل لقد قدمت كلية العلوم الادارية لمجلس الأمة مقترح مشروع لتصميم وتطوير منصة التشريعات والقوانين الذكية التي ستقوم بتحليل واستخراج التشريعات بإستخدام خاصية الذكاء الإصطناعي لتزيد من كفاءة التحليل وأثر التشريعات وتصنيفها آليا لتقليل تداخل وتعارض القوانين المقترحة مع مواد الدستور أو القوانين السارية واللوائح المعمول بها والقرارات السابقة وصولا لاستخراج وإعداد النص المقترح للقانون بصورة آلية.

وأعرب زينل عن شكره لرئيس مجلس الأمة لإتاحته الفرصة لشرح المقترح، مثمنا سرعته في الإيعاز لمكتب المجلس لاستكمال الإجراءات المطلوبة للبدء بالمشروع.

الحميدي: دعوة درجال... إهانة للشعب الكويتي

استغرب النائب بدر الحميدي التراخي بدعوة المدعو عدنان درجال إلى الكويت وهو من ساهم بغزو الكويت.وقال الحميدي ما هي إلا إهانة للشعب الكويتي.

من جهة أخرى وجه النائب بدر الحميدي سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح.ونص السؤال على ما يلي:

تُشرف الإدارة العامة للجمارك على الشؤون الجمركية والأمور النقدية في المنافذ الحدودية للبلاد لتأمينها داخليا وخارجيا وحمايتها من دخول أي من الممنوعات أو المحظورات فضلا عن تأكيد قانونية وصلاحية ما قد يجلبه أو يحمله المغادر والقادم إلى البلاد درءا لأي أضرار محتملة سواء اقتصادية أو جنائية.

وفي إطار هذه المهمة التي تتسم بالأهمية وتتطلب الجدية والتقيد بالطرق القانونية للتفتيش والمراجعة لوحظ أن المطارات الأخرى يوجد عدم التقيد بإجراءات للتفتيش أو المراجعة الأمر الذي يمثل إخلالا بأداء مهام الإدارة الجمركية بل تمثل تهديدا حقيقيا في دخول أو خروج الممنوعات للبلاد ويهدر الأمن العام بها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تكون الإجابة مشفوعة بما يتطلبه الرد من أوراق ومكاتبات ذات لة بالرد على السؤال:

1 – ما المنافذ التي توجد فيها قاعات لكبار الزوار غير المطار الأميري في البلاد؟ ولماذا لا يخضع المصرح لهم باستخدام القاعة لجميع الإجراءات القانونية؟

بدر الحميدي

2 – ما السند القانوني لإعفاء بعض المغادرين أو القادمين عبر قاعة التشريفات الرئيسة لإجراءات التفتيش والمراجعة للحقائب والمتعلقات ذات الصلة؟

3 – لماذا لا يقتصر الإعفاء من التفتيش أو المراجعة كبار الشخصيات في الديوان الأميري دون غيرهم من الشخصيات في الجهات الحكومية أو الأجنبية المختلفة؟

4 – بيان آلية التفتيش والمراجعة مع تحديد حالات الإعفاء قانونا من التفتيش وسبب ذلك

الشاهين: تزايد مظاهر العنف تحدٍ وطني يستوجب تكاتف السلطات الثلاث لمواجهته

قال النائب أسامة الشاهين إن استشراء ظاهرة العنف في المجتمع، تمثل تحديا وطنيا وقوميا يستوجب تكاتف السلطات الثلاث من أجل تحجيم هذا الخطر ومواجهته حماية للمجتمع من هذا الإجرام.

ودعا الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة مؤخرا السلطة التنفيذية إلى تفعيل الشرطة المجتمعية وتلقي الشكاوى وافتتاح دور إيواء النساء المعنفات ودور حماية الأطفال وتفعيل الخطوط الهاتفية الساخنة، بالإضافة إلى إجراءات الفحص النفسي ومراجعة التسلح وانتشار ثقافة العنف في الألعاب الالكترونية والقنوات الفضائية وغيرها من أدوار تنفيذية.

وأوضح أن السلطة القضائية عليها مسؤولية تعجيل إجراءات التقاضي والقصاص من المجرمين بشكل علني حتى يتحقق الردع والحماية والوقاية والأمن والأمان بالمجتمع.

وأضاف أن هناك أيضا مسؤولية تشريعية تقع على عاتق المشرع وأول هذه المسؤوليات هو تطبيق وإقرار الحدود الشرعية التي لن تلغي العقوبات الوضعية ولكنها تضيف إليها الحدود الشرعية متى ما استكملت الشروط الموجودة.

اسامه الشاهين

وأعلن الشاهين في هذا الصدد تقدمه اليوم والنواب د. عبدالعزيز الصقعبي ود. صالح ذياب ود. حمد المطر باقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء بشأن إلغاء المادة 153.

وأوضح أن الاقتراح بقانون يتضمن تغليظ عقوبة اقتحام المنازل والمساكن الخاصة متى ما كان الاقتحام بقصد ارتكاب جرائم. وقال "بالأمس نعزي بوفاة مواطنة قتلا وغدرا واليوم نعزي بوفاة مواطن وكأن هذا العنف أخذ يستشري في أرجاء مجتمعنا وكأننا غفلنا عن قول الله سبحانه وتعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما). وبين أن المادة 153 من قانون الجزاء تخالف شرع الله سبحانه وتعالى وتستغل من قبل بعض ضعاف النفوس لارتكاب جرائم ضد النساء تحت مسمى جرائم الشرف، داعيا أعضاء اللجنة التشريعية إلى الاستعجال بإحالة الاقتراح إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل لكي تنتهي من إعداده للتصويت في مجلس الأمة.

وأعرب عن أمله في أن يتم النجاح باستكمال الجوانب التنفيذية والتشريعية والقضائية بالاستعجال والتوظيف والتكويت حتى تسير مسيرة العدالة والقضاء بأسرع ما يمكن حتى يتم حفظ النساء والأطفال والأفراد والمجتمع)

4 نواب يقترحون تشديد عقوبة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة

أعلن 4 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب أسامة الشاهين، ود. عبدالعزيز الصقعبي، ود. صالح المطيري ،ود. حمد المطر، بتشديد العقوبة على تهمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة لمدة لا تزيد عن عشر سنوات أو غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف دينار كويتي أو إحدى هاتين العقوبتين، كما يقضي بإلغاء المادة رقم (153).ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى): تُلغى المادة رقم (153) من القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

(المادة الثانية): تُضاف فقرة جديدة إلى المادة رقم (255) للقانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء المشار إليه نصها كالتالي:

«تُشدد العقوبة إلى الحبس مدة لا تزيد عن 10 سنوات وغرامة مالية لا تقل عن 5 آلاف دينار أو إحدى هاتين العقوبتين، إذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة جنسية على أحد أفراد المسكن ولو بموافقة هذا الأخير».

(المادة الثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

لمّا كان المُشرّع قد بَيّن في القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء فيما يتعلق بجرائم الشرف وجرائم القتل.

ونظراً لاختلاف الجرائم وتعدد أشكالها، ولنسبية التغيير في معايير الحكم على الجرائم المُخِّلة بالشرف والعرض والتي غالباً ما يحيط بها الكثير من الغموض والعديد من الدوافع المؤدية لارتكابها.

لذا أرتؤي تعديل بعض أحكام القانون المشار إليه والتي جاءت كالتالي: جاءت المادة الأولى لتُلغي المادة (153) من القانون المشار إليه، حيث أكد دستور دولة الكويت على ضرورة الإلتزام بحماية الأمومة والطفولة وتوفير كافة سبل الأمن والطمأنينة في المجتمع، كما كفل حق الدفاع والتقاضي وتوفير إجراءات عادلة للمحاكمة، ومراعاة الجانب الإنساني من توفير حياة كريمة وحظر التعدي على الأخرين وحفظ السلامة الجسدية، والإلتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف المتمثلة في مبادي الشريعة الإسلامية السمحاء، وإحترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والالتزام بالاتفاقيات الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك الإلتزام بإتفاقية الأمم المتحدة الصادرة بشأن حقوق الطفل سنة 1989.

والمادة الثانية لإضافة فقرة جديدة (ثانية) للمادة رقم (255) من القانون المشار إليه، التي تُعنى بدخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة وذلك بتشديد العقوبة لمدة لا تزيد عن عشر سنوات أو غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف دينار كويتي أو إحدى هاتين العقوبتين في حال الدخول بقصد ارتكاب الجرائم الجنسية التي تتنافي مع الشريعة الإسلامية ودستور الدولة والعادات والتقاليد والأعراف التي جُبل عليها أهل الكويت.

جلسة سابقة

وأخيراً جاءت المادة التنفيذية التي تلزم رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– بتنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المطر عن نفوق الأسماك: محاسبة الجهة المسؤولة واجب

أعلن رئيس لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن تقديمه سؤال برلماني بخصوص نفوق الاسماك ، مطالبا الهيئة العامة للبيئة معرفة من هو المتسبب عن هذا النفوق؟لأن محاسبة الجهة المسؤولة واجب.

وقال المطر نحن نعتمد على مياه البحر كمصدر لمياه الشرب فحماية مصادرنا أولوية أمام فسادكم المتكرر؟.. عموما انتظر منكم الرد خلال أسبوع وإن لم يصل لي رد فالمسؤولية تقع عليكم.